



قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦

بتعديل دوائر اختصاص محكمتي الجمهورية والقوانين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية؛  
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء  
والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تفصل نواحي اليوم وبني عباد ودويده والرياض وأم الزين  
وكفر عبد الملك منصور وميت أبو عربي وكوم الأشراف وكفر نخلة  
يقوم من دائرة اختصاص محكمة ميت غمر التابعة لمحكمة المنصورة  
الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

مادة ٢ - تفصل نواحي كفر شكر وميت الدوخ وطصفا وكفر طصفا  
والمناشة الصغرى والمناشة الكبرى وكفر رجب وكفر فانوس مسعود  
وكفر صليب سلامة وكفر عبد السيد نوار والزمرونية والصفين من دائرة  
اختصاص محكمة ميت غمر التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية وتضم إلى  
دائرة اختصاص محكمة بنا الابتدائية .

مادة ٣ - تفصل نواحي كفر الوبلا والبقاشين والشقر من دائرة  
اختصاص محكمة منيا القمح التابعة لمحكمة الزقازيق الابتدائية وتضم إلى  
دائرة اختصاص محكمة بنا الابتدائية .

مادة ٤ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التي فصلت منها  
هذه النواحي والتي أصبحت بمقتضى المواد السابقة من اختصاص محكمتي  
الزقازيق وبنا الابتدائيتين تحال بالحال التي هي عليها على هاتين المحكمتين  
بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها هذه النواحي من تلقاء نفسها  
بجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حال غياب أحد الخصوم يعان إليه  
الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٦

بتعديل دوائر اختصاص محكمتي بنا والقاهرة الابتدائيتين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والقوانين  
المعدلة له؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تفصل نواحي البركة وكفورها وكفر الشرفا الشرق والمرج  
من دوائر اختصاص محكمة الخانكة التابعة لمحكمة بنا الابتدائية وتضم  
إلى دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام هذه المحاكم والتي أصبحت  
بمقتضى المادة الأولى من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية تحال بالحال  
التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة بنا من تلقاء نفسها  
بجلسات محددة وبغير مصروفات وفي حال غياب أحد الخصوم يعان إليه  
الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم  
فيها المحكمة المنظورة أمامها تلك القضايا .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمراد الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير العدل

أحمد حسني